



تقرير الإنفاق الحكومي

على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لعام 2024

يونيو 2025

نوع الوثيقة: تقرير

تصنيف الوثيقة: عام

رقم الوثيقة: 2.0

المحتويات

4	قاموس المصطلحات	1
5	قاموس المصطلحات المؤشرات	1.1
6	قاموس المصطلحات القطاعات الحكومية في السعودية	1.2
7	قاموس المصطلحات فئات تصنيف المشتريات في الحكومة الرقمية	1.3
8	التمهيد والمقدمة	2
11	أثر التقرير	3
12	نتائج تحليل تقرير الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات	4
13	ملخص تنفيذي للإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات	5
14	ملخص العقود الحكومية على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات	6
15	الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وفق القطاع	7
16	الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وفق المنتجات	8
17	نظرة تفصيلية على الإنفاق الحكومي لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات للقطاعات	9
18	قطاع الأمن والمناطق الإدارية	10
19	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	11
20	قطاع التجهيزات الأساسية والنقل	12
21	القطاع العسكري	13
22	قطاع التعليم	14
23	قطاع الموارد الاقتصادية	15
24	قطاع الخدمات البلدية	16
25	قطاع الإدارة العامة	17
26	نظرة عامة على الاتفاقيات الإطارية الوطنية	18
27	المشتريات عبر الاتفاقيات الإطارية الوطنية	19
28	نظرة عامة على أوامر الشراء للاتفاقيات الإطارية الوطنية	20

المحتويات

21	مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات	29
22	المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الإنفاق الحكومي	30
23	مؤشرات مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الإنفاق الحكومي	31
24	أبرز النتائج	32
25	الاستنتاجات الرئيسية	33
26	شركاء النجاح	34
27	إخلاء المسؤولية	35
28	المراجع	37

قاموس المصطلحات

1

قاموس المصطلحات | المؤشرات

المؤشر	وصف المؤشر
 مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية (EGDI)	مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية (EGDI): هو مؤشر صادر عن الأمم المتحدة، يقيس تطور خدمات الحكومة الإلكترونية في الدول حول العالم. وتُصنّف الدول بناءً على (ثلاثة) مكونات: تقديم الخدمات عبر الإنترنت، وبنية الاتصالات، ورأس المال البشري. ويعد مؤشر (EGDI) أداة مهمة لتقييم تقدم الدول في العصر الرقمي، وتحسين تقديم الخدمات العامة عن طريق التقنية.^[1]
 مؤشر نضج الخدمات الإلكترونية والنقالة (GEMS)	مؤشر نضج الخدمات الإلكترونية والنقالة (GEMS): الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة لمنظمة "الأمم المتحدة"، ويقيس مدى نضج الخدمات الحكومية المقدمة عبر البوابات الإلكترونية والتطبيقات الذكية وفق (ثلاثة) مؤشرات فرعية وهي: توفر الخدمة وتطورها، واستخدام الخدمة والرضا عنها، والوصول إلى الجمهور.^[2]
 مؤشر كفاءة الإنفاق الحكومي	أحد مؤشرات كفاءة الإنفاق الصادرة عن هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية، ويهدف إلى قياس مدى تحقيق الجهات الحكومية لأهداف المشروعات المعتمدة بكفاءة وفعالية، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية، بما يحقق أعلى قيمة مقابل الإنفاق، ويُساهم في تقليل الهدر وتعظيم العوائد الاقتصادية والاجتماعية، دعماً لتحقيق مستهدفات التنمية الوطنية.

قاموس المصطلحات | القطاعات الحكومية

في السعودية^[3]

القطاع	مهام القطاع
الصحة والتنمية الاجتماعية	تقديم الخدمات الصحية والإسعافية والتشريعية والأبحاث، بالإضافة إلى إدارة الموارد البشرية والجانب الاجتماعي؛ ويشمل ذلك خدمات الضمان والرعاية الاجتماعية، كما ينظم الجانب الثقافي والإعلامي والرياضي والترفيهي، وإدارة برنامج جودة الحياة.
التعليم	إنشاء المدارس، والكليات، والمدن الجامعية، وإدارة برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث، بالإضافة إلى دعم الأبحاث والتطوير والابتكار، وتقديم الخدمات الطبية عن طريق المستشفيات الجامعية، ودعم مصادر المعرفة.
الخدمات البلدية	إنشاء البنية التحتية للمدن وتطويرها، والتخطيط العمراني، بالإضافة إلى توفير الحلول المرتبطة بالإسكان والتنمية الحضرية، وإقامة الأنشطة الترفيهية والمهرجانات والمناسبات.
الموارد الاقتصادية	يخدم القطاع التجارة وخدمات الأعمال، والتحول البيئي وتنمية الغطاء النباتي، ومصادر الطاقة والمياه، والثروة المعدنية والصناعية، إضافة إلى تطوير أعمال السياحة والبيئة الاستثمارية، وتنمية الصناعة والصادرات ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والأصول العقارية للدولة، وتعزيز المحتوى المحلي، والاقتصاد والتخطيط، والشراكات الإستراتيجية الدولية.
الإدارة العامة	يتولى إدارة العلاقات الخارجية والشؤون السياسية والدبلوماسية، وخدمات الشؤون الإسلامية، بالإضافة إلى الشؤون العدلية والقضائية، وتنظيم الحج والعمرة والعناية بالحرمين الشريفين، كما يشرف على تيسير أعمال الحكومة المركزية وإدارة الهيئات العامة.
التجهيزات الأساسية والنقل	إنشاء وتطوير الطرق، والموانئ، والمطارات، والعقار، والاتصالات وتقنية المعلومات، والبيانات والذكاء الاصطناعي، والحكومة الرقمية، والخدمات البريدية، والفضاء، والمدن الصناعية وتطويرها.
الأمن والمناطق الإدارية	يركز على استقرار الأمن داخليًا وأمن الدولة ويتضمن حرس الحدود، ومكافحة الإرهاب والتطرف والمخدرات، والحماية المدنية، وإدارة الجوازات، بالإضافة إلى السلامة المرورية، وإدارة وتنظيم شؤون إمارات المناطق الإدارية، والاصلاحيات والسجون، والربط التقني لمعاملات المواطنين للأحوال المدنية، والأمن السيبراني، والإقامة المميزة.
العسكري	يتمحور القطاع في الدفاع عن المملكة وحماية سيادتها، كما يشمل تعزيز القدرات العسكرية وتطوير وتوطين الصناعات العسكرية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الطبية عن طريق المستشفيات العسكرية، ودعم البحوث العسكرية والتعليم والتدريب عبر الكليات والجامعات العسكرية، كما يعمل على تشغيل وصيانة المرافق والقواعد والمدن العسكرية.
البنود العامة	يتولى القطاع النفقات الخاصة بحصة الحكومة في معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية، والمساهمات في المنظمات الدولية، وتكلفة الدين، وإدارة المخصصات مثل مخصص دعم مرافق الخدمات الأساسية، ومخصص حوافز تنمية الإيرادات، ومخصص دعم الميزانية، ومخصص الطوارئ، وكذلك نفقات الميزانية التشغيلية للكيانات الجديدة، وتقديم الإعانات للجهات الحكومية.

قاموس المصطلحات | فئات تصنيف المشتريات

في الحكومة الرقمية [4]

الفئة	وصف الفئة
الخدمات الاحترافية	تقديم الخدمات الاحترافية -عدا خدمات الحوسبة السحابية- والخدمات الخارجية الإستراتيجية والاستشارية والتنفيذية جميعها. مثل: الخدمات المدارة بالاستعانة بمصادر خارجية لمجموعة من عمليات الاتصالات وتقنية المعلومات ووظائفها.
البرمجيات	البرامج الجاهزة للاستخدام المباشر دون تعديل، وكذلك البرامج المجهزة بحسب طلبات المستخدمين النهائيين وتعديلاتهم، إضافة إلى البرمجيات والأنظمة التي تُستخدم على النطاق المؤسسي، مثل: أنظمة إدارة الموارد المؤسسية، وأنظمة إدارة علاقات العملاء التي يجري استضافتها داخل المؤسسات، ويستثنى من ذلك كل الخدمات المُدارة والحلول السحابية والتقنيات الناشئة.
الأجهزة	توريد الأجهزة الجاهزة للاستخدام، وكذلك الأجهزة المُعدّة وفق طلب المستخدم النهائي، وأجهزة تخزين البيانات ومعالجتها، بما يشمل خدمات التثبيت والصيانة، ويُعرف "المستخدم النهائي" على أنه "أي شخص طبيعي أو اعتباري يستخدم المنتجات أو خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات على أساس يومي"، وهذا لا يشمل الأجهزة المستخدمة في التقنيات الناشئة، وأجهزة الشبكات والاتصالات.
الشبكات والاتصالات	توريد خدمات شبكات الإنترنت والاتصالات، والنفقات المتعلقة بشبكات ومعدّات الاتصالات الثابتة والمتنقلة (الثابت والجوال)، وخدمات شبكات الإنترنت محليًا ودوليًا.
الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة	الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة هي خدمات تقنية مبتكرة، وتمثل التقدم والتطور في مجالات الاتصالات وتقنية المعلومات، والإنفاق على التقنيات الناشئة والمتقدمة التي من المتوقع نضوجها وتبنيها مستقبلاً.
الحوسبة السحابية	توريد البنية التحتية للحوسبة السحابية للخدمات والبرامج السحابية المخصصة أو إدارتها ودعمها وفق الطلب. وتوفر الخدمات السحابية بيئة حوسبة سحابية مشتركة مع قابلية تخصيص كل بيئة بحسب متطلبات كل عميل على حدة، ولا يشمل ذلك مكونات بيئة الحوسبة السحابية من أجهزة وخدمات شبكية.

التمهيد والمقدمة

2

الإنفاق الحكومي

في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في ضوء رؤية السعودية 2030

يُسلط هذا التقرير الضوء على أرقام وبيانات الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لعام (2024)، بما يعكس التزام المملكة الراسخ بتسريع نطاق التحول الرقمي وتوسيعه، باعتباره أحد الممكنات الرئيسة لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030. ويشمل ذلك أهدافاً رئيسة مثل تنمية الاقتصاد الرقمي، وتطوير الحكومة الإلكترونية، وزيادة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، إلى جانب ترسيخ مكانة المملكة بعدّها مركزاً تقنياً متقدماً على المستويين الإقليمي والعالمي.

يرصد التقرير التوجهات الإستراتيجية الاستثمارية في هذا القطاع الحيوي، حيث يشكل الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات والتقنية والمعلومات (34.1%) من إجمالي الإنفاق الكلي على القطاع، وفقاً لأبحاث مؤسسة جارتنر (Gartner). وتعد هذه النسبة الأعلى عالمياً لعام (2024)، متجاوزة دولاً متقدمة. ويؤكد هذا الإنفاق المرتفع على المكانة بعدّه عامل اقتصاد رئيساً للاقتصاد الوطني، وداعم لرفع الإنتاجية وتحسين كفاءة الأداء الحكومي، وتطوير تجربة المستفيدين من الخدمات الرقمية.



تم إنشاء الرسم البياني بواسطة هيئة الحكومة الرقمية بناء على أبحاث جارتنر (Gartner Inc). التوقعات: الإنفاق على تقنية الاتصالات وتقنية المعلومات للمؤسسات حسب سوق الصناعة الرأسية، في جميع أنحاء العالم، (2022-2028)، تحديث الربع الرابع من (2024)، (21 يناير 2025). [5]

وقد أثمرت هذه الاستثمارات النوعية في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، إلى جانب الجهود التنظيمية والمؤسسية التي تقودها هيئة الحكومة الرقمية بالشراكة مع القطاعين العام والخاص، عن نتائج ملموسة على أرض الواقع. إذ باتت المملكة تقدم أكثر من (4,500) خدمة حكومية رقمية تمثل ما يزيد على (97%) من إجمالي الخدمات الحكومية، بإنفاق تراكمي تجاوز (113) مليار ريال في ثلاث سنوات. كما ارتفع حجم سوق الاتصالات وتقنية المعلومات المحلي إلى أكثر من (180) مليار ريال، ليصبح السوق الأسرع نموًا في الشرق الأوسط لعام (2024).

السعودية تتقدم رقميًا

ساهم النمو والتطور في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في تحقيق المملكة قفزات بارزة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، ومن أبرزها:

- الريادة العالمية في نضج الخدمات الحكومية الإلكترونية: حيث حققت المملكة المركز (الأول) عالميًا -للمرة الثالثة على التوالي- في مؤشر الإسكوا لنضج الخدمات الحكومية الإلكترونية والذكية (GEMS) لعام (2024)، بدرجة نضج بلغت (96%)، وهو تحسن ملحوظ عن درجة نضج عام (2023) التي كانت (93%).
- التقدم الملحوظ في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية (EGDI): حيث أحرزت المملكة المركز (السادس) عالميًا في مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية (EGDI) لعام (2024) بدرجة أداء بلغت (96%)، وهي قفزة نوعية مقارنة بالمرتبة (31) عام (2022)، بدرجة أداء بلغت (85%).
- الارتفاع في نسبة نضج الجهات الحكومية: حيث ارتفعت نسبة نضج الجهات الحكومية في مؤشر قياس التحول الرقمي إلى (85%) في عام (2024)، مقارنة بنسبة (80%) في عام (2023).



وقد انعكست هذه النتائج الإيجابية على أداء العديد من القطاعات، والتي سيجري ذكر أبرزها لاحقًا في هذا التقرير.

يمثل هذا التقرير - بإصداره الثاني - تحليلًا متعمقًا وموثوقًا لحجم الإنفاق الحكومي واتجاهاته في هذا القطاع الحيوي، مع تسليط الضوء خصوصًا على أثره التنموي الشامل. كما يُعد هذا التقرير أداة إستراتيجية قيمة لصناع القرار والمستثمرين، حيث يقدم رؤى قائمة على البيانات لاستشراف الفرص المستقبلية، وتوجيه الاستثمارات بفاعلية، وتعزيز مسيرة المملكة نحو بناء حكومة رقمية ذكية ورائدة على المستويين الإقليمي والدولي.

تقرير الإنفاق الحكومي

على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لعام 2024

الأثر

يساهم نشر التقارير الدورية عن الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية بالعديد من الآثار الإيجابية والمستمرة، ومن أبرزها:

- 1 زيادة كفاءة الإنفاق.
- 2 رفع جودة المشتريات الرقمية.
- 3 رفع جودة الخدمات الحكومية.
- 4 زيادة الشفافية.
- 5 تحسين تجربة المستخدم النهائي.
- 6 وضوح ودقة البيانات المالية.

نتائج تحليل تقرير الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات

3

ملخص تنفيذي للإنفاق الحكومي

على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لعام 2024

الأداء المالي لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لعام 2024 - كفاءة أعلى وقيمة أكبر:

عكس هذا التقرير التوجه الإستراتيجي للإنفاق الحكومي على القطاع، حيث نلاحظ ارتفاعاً ملموساً في قيمة العقود الحكومية الجديدة من حوالي (32) مليار ريال في عام (2023) إلى نحو (38) مليار ريال في عام (2024)، محققة نمواً يُقدر بنحو (18.75%)، وتبرز قيمة العقود الحكومية الجديدة كمؤشر مهم عند تحليل التوجه الإستراتيجي للإنفاق الحكومي على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، ويعكس هذا النمو التزام المملكة المستمر بالاستثمار في هذا القطاع الحيوي، مع تركيز متزايد على الاستثمارات ذات الأثر الإستراتيجي، خاصة في الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة، ويأتي كل ذلك في ضوء الجهود الملموسة باتجاه رفع كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال تبني أساليب إستراتيجية، من أبرزها تفعيل الاتفاقيات الإطارية لتعزيز القدرة التفاوضية للجهات الحكومية، إلى جانب اعتماد نهج تخطيطي أكثر دقة وشمولية في إدارة المشتريات.

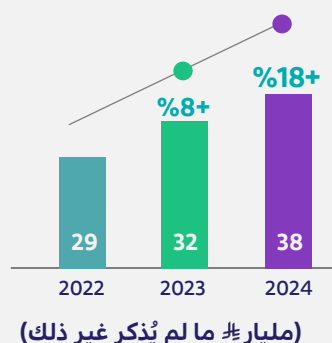
وخلال الفترة من عام (2022) إلى عام (2024)، بلغ إجمالي الإنفاق التراكمي الحكومي على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات نحو (113) مليار ريال سعودي، موزعاً على (34) مليار ريال في عام (2022)، و(41) مليار ريال في عام (2023)، و(37) مليار ريال في عام (2024)، ويلاحظ انخفاض الإنفاق في عام (2024) مقارنة بعام (2023)، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى تسوية مستحقات مالية غير متكررة تعود لخدمات مقدّمة في أعوام سابقة، أبرزها خدمات الإنترنت والدوائر الرقمية، كما ساهم تفعيل عدد من الاتفاقيات الإطارية في تعزيز الكفاءة التشغيلية والمالية للجهات الحكومية، ما مكّنها من تحقيق وفورات مالية ملموسة، وتأتي هذه الجهود منسجمة مع التوجه الإستراتيجي الأشمل للمملكة نحو تعظيم الأثر من الإنفاق العام، وتحقيق كفاءة مالية مستدامة تدعم أهداف التنمية وتعزز استدامتها.

قيمة الإنفاق الحكومي على قطاع الاتصالات
وتقنية المعلومات لعام 2024

37 مليار

إجمالي قيمة العقود الحكومية لعام 2024

38
مليار ريال



ملخص العقود الحكومية

على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لعام 2024

العقود الحكومية

عدد	مجموع قيمة العقود
7858 عقدًا	~38 مليار ₪ +18%

الأمن والمناطق الإدارية

عدد العقود	قيمة العقود
1133 عقدًا	3.71+ مليار ₪

الخدمات البلدية

عدد العقود	قيمة العقود
1389 عقدًا	2.46+ مليار ₪

الصحة والتنمية الاجتماعية

عدد العقود	قيمة العقود
1085 عقدًا	9.43+ مليار ₪

العسكري

عدد العقود	قيمة العقود
1125 عقدًا	5.31+ مليار ₪

التعليم

عدد العقود	قيمة العقود
857 عقدًا	3.44+ مليار ₪

الموارد الاقتصادية

عدد العقود	قيمة العقود
1034 عقدًا	4.75+ مليار ₪

التجهيزات الأساسية والنقل

عدد العقود	قيمة العقود
520 عقدًا	7.27+ مليار ₪

الإدارة العامة

عدد العقود	قيمة العقود
715 عقدًا	1.50+ مليار ₪

* تم احتساب البيانات من عام (2024)، مع تضمين مقارنة في العدد والقيمة بالنسبة لعام (2023).

الإنفاق الحكومي

على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وفق القطاع

الإجمالي 37 مليار ₪

الصحة والتنمية الاجتماعية

6.54 مليار ₪

العسكري

5.16 مليار ₪

الموارد الاقتصادية

3.42 مليار ₪

الإدارة العامة

2.39 مليار ₪

الأمن والمناطق الإدارية

6.79 مليار ₪

التجهيزات الأساسية والنقل

5.26 مليار ₪

التعليم

4.37 مليار ₪

الخدمات البلدية

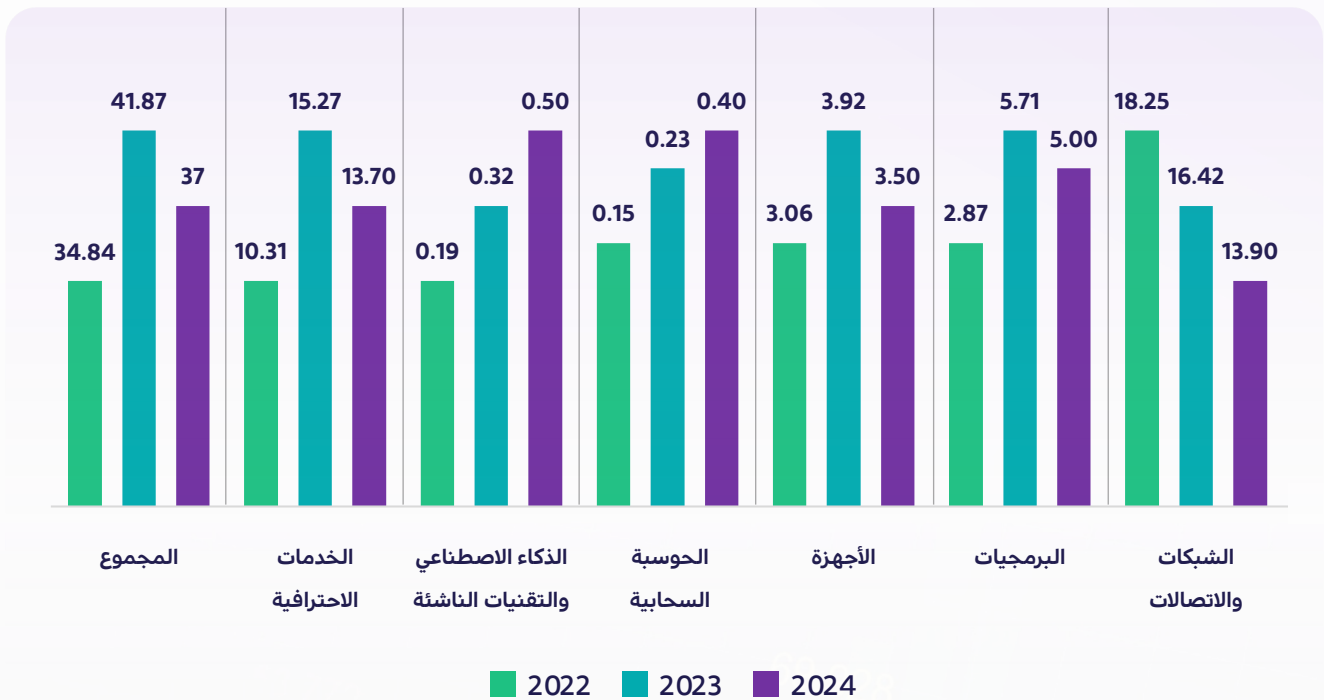
3.07 مليار ₪



الإنفاق الحكومي

على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات وفق المنتجات

مجموع الإنفاق على المنتجات



الخدمات الاحترافية

13.70+ مليار ₪

الشبكات والاتصالات

13.90+ مليار ₪

الأجهزة

3.50+ مليار ₪

البرمجيات

5.00+ مليار ₪

الحوسبة السحابية

0.40+ مليار ₪

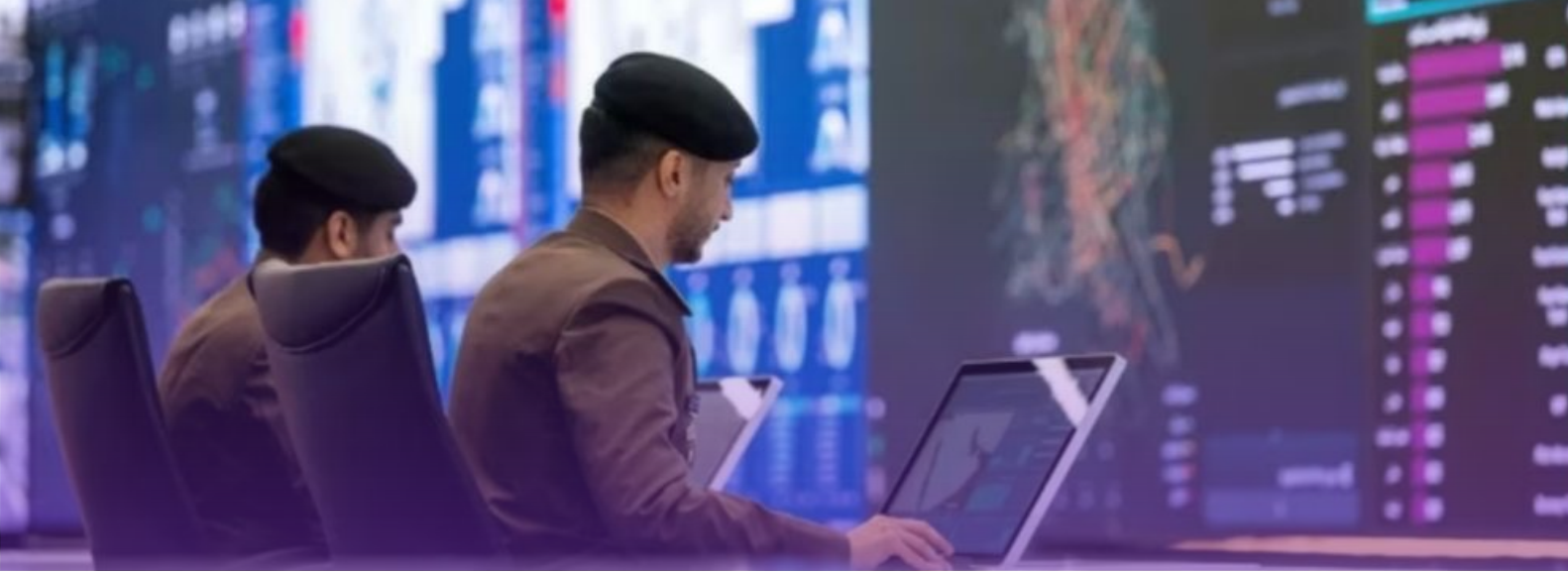
الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة

0.50+ مليار ₪

نظرة تفصيلية على الإنفاق الحكومي

لخدمات الاتصالات وتقنية المعلومات للقطاعات

4



قطاع الأمن والمناطق الإدارية

35 مليون إ.ك

كفاءة الإنفاق الحكومي

6.79 مليار إ.ك

مجموع الإنفاق الحكومي

2.65 مليار إ.ك

المنتج الأعلى إنفاقاً: الخدمات المهنية

1133 عقدًا

مجموع العقود الحكومية

أهم منجزات القطاع

500+

جهة حكومية وخاصة يمكن الوصول لها عبر استخدام الهوية الرقمية.

28+ مليون

عميل استفاد من أتمتة الخدمات الحكومية عبر "منصة أبشر للأفراد".

%50

نسبة تخفيض روبوتات مكافحة الحرائق من الخسائر المادية.

1

المملكة تحقق المرتبة (الأولى) عالميًا في "مؤشر الأمن السيبراني IMD".^[6]



قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية

503 مليون إ.د.

كفاءة الإنفاق الحكومي

6.54 مليار إ.د.

مجموع الإنفاق الحكومي

2.33 مليار إ.د.

المنتج الأعلى إنفاقاً: الخدمات المهنية

1085 عقدًا

مجموع العقود الحكومية

أهم منجزات القطاع

50+ مليون

استشارة طبية افتراضية عبر "تطبيق صحتي".

93%

نسبة أتمتة خدمات وزارة الموارد البشرية لتحسين الكفاءة والتجربة.

120+ مليون

موعد رقمي عبر "منصة صحتي".

5

دقائق مدة استخراج التراخيص الرياضية عبر "منصة نافس".



قطاع التجهيزات الأساسية والنقل

34 مليون إ.د.

كفاءة الإنفاق الحكومي

5.26 مليار إ.د.

مجموع الإنفاق الحكومي

2.42 مليار إ.د.

المنتج الأعلى إنفاقاً: الخدمات المهنية

520 عقدًا

مجموع العقود الحكومية

أهم منجزات القطاع

180+ مليار

حجم سوق الاتصالات والتقنية
وهو الأسرع نموًا في الشرق الأوسط.

1

المملكة (الأولى) عالميًا في مؤشر
عدد مستخدمي الإنترنت.

50%

نسبة تحسين العمليات التشغيلية
في مطار الرياض بالذكاء الاصطناعي.

70

خدمة رقمية لوجستية تقدم
للمستثمر عبر "منصة لوجستي".



القطاع العسكري

58 مليون جنيه

كفاءة الإنفاق الحكومي

5.16 مليار جنيه

مجموع الإنفاق الحكومي

3 مليار جنيه

المنتج الأعلى إنفاقًا: الشبكات والاتصالات

1125 عقدًا

مجموع العقود الحكومية

أهم منجزات القطاع

38%

نسبة نمو المحتوى المحلي التقني العسكري وتعزيز الابتكار.

100%

أتمتة لخدمة التراخيص عبر "المنصة الموحدة للصناعات العسكرية".

7

مجالات بحثية تقنية استهدفتها المملكة في المجالات الدفاعية.

2000+

مسجل في الأكاديمية الوطنية للصناعات العسكرية التقنية.



قطاع التعليم

102 مليون إ.د.

كفاءة الإنفاق الحكومي

4.37 مليار إ.د.

مجموع الإنفاق الحكومي

1.77 مليار إ.د.

المنتج الأعلى إنفاقاً: الشبكات والاتصالات

857 عقدًا

مجموع العقود الحكومية

أهم منجزات القطاع

130+ مليون

متقدم على برامج التعليم الإلكتروني.

800+ مليون

معاملة رقمية جرى تقديمها للمستفيدين في وزارة التعليم.

30+ مليون

عدد الزيارات لبوابة وزارة التعليم.

500+ ألف

تذكرة عولجت عبر "بوابة تواصل" لخدمة مستفيدي وزارة التعليم.



قطاع الموارد الاقتصادية

107 مليون إك

كفاءة الإنفاق الحكومي

3.42 مليار إك

مجموع الإنفاق الحكومي

1.37 مليار إك

المنتج الأعلى إنفاقاً: الخدمات المهنية

1034 عقدًا

مجموع العقود الحكومية

أهم منجزات القطاع

2+ مليار

إجمالي قيمة الرخص الاستثمارية التي صدرت عبر "منصة صناعي".

5+ مليون

متر مكعب للمياه المحلاة بأنظمة ذكاء اصطناعي متقدمة.

250+ مليون

عداد إلكتروني جديد لتعزيز كفاءة استهلاك المياه.

4+ مليون

استشارة عبر "تطبيق مرشدك الزراعي" في مجالات عديدة.



قطاع الخدمات البلدية

105 مليون إ.د.

كفاءة الإنفاق الحكومي

3.07 مليار إ.د.

مجموع الإنفاق الحكومي

1.47 مليار إ.د.

المنتج الأعلى إنفاقاً: الخدمات المهنية

1389 عقدًا

مجموع العقود الحكومية

أهم منجزات القطاع

600+ مليون

زيارة للخدمات الرقمية
على "منصة سكني".

14+ مليون

صورة عولجت بالذكاء
الاصطناعي عبر "منصة بلدي".

250+

خدمة متاحة عبر "منصة بلدي"
لإنجاز المعاملات بسهولة.

400+ ألف

رخصة أُصدرت عبر "منصة بلدي"
لتسهيل الإجراءات البلدية.



قطاع الإدارة العامة

72 مليون ريال

كفاءة الإنفاق الحكومي

2.39 مليار ريال

مجموع الإنفاق الحكومي

909 مليون ريال

المنتج الأعلى إنفاقاً: الشبكات والاتصالات

715 عقدًا

مجموع العقود الحكومية

أهم منجزات القطاع

1.4+ مليون

معاملة إلكترونية عبر الكاتب العدل الرقمي.

20+ مليون

عدد الزيارات لـ "منصة ناجز" من (90) دولة في الربع (الأول).

120

خدمة أُضيفت في "تطبيق نسك" لتيسير الحج والعمرة.

60

ثانية مدة إصدار التأشيرة الإلكترونية عبر منصة "تأشيرة السعودية".

نظرة عامة على الاتفاقيات الإطارية الوطنية

5

توقيع الاتفاقية الإطارية الموحدة لتوريد خدمات الاتصالات وأجهزة الهواتف ورسائل المجموعات



هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية
Communications, Space & Technology Commission

هيئة الحكومة
Digital Government
Authority الرقمية



وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
Ministry of Communications and Information Technology



وزارة المالية
Ministry of Finance

أبرز الخدمات التي تقدمها الاتفاقية

أجهزة وخدمات الاتصال بالأقمار الصناعية

شرائح إنترنت الأشياء

الشرائح والاشتراكات

أجهزة الهواتف المكتبية

الأجهزة المتنقلة والموجهات الشخصية

المشتريات عبر الاتفاقيات الإطارية الوطنية

مجموع مشتريات الاتفاقيات الإطارية الوطنية لعام 2024

↑35%

إجمالي عدد
أوامر الشراء 9457 أمر شراء

↑157%

إجمالي قيمة
أوامر الشراء 4.47 مليار ريال

تُعد الاتفاقيات الإطارية الوطنية من الأدوات الرئيسة لتعزيز الكفاءة في الإنفاق الحكومي، وقد شهد عام (2024) نموًا ملحوظًا في استخدامها، حيث تم تسجيل (9457) أمر شراء بقيمة إجمالية بلغت نحو (4.47) مليار ريال، مقارنة بـ (7076) أمر شراء بقيمة (1.74) مليار ريال في عام (2023). يعكس هذا التطور الفاعلية المتزايدة لهذه الأدوات في تمكين الجهات الحكومية من الحصول على السلع والخدمات بسرعة وكفاءة، وتعزيز سلاسل الإمداد، ورفع جودة المشتريات، مما يُبرز القيمة المضافة التي تحققها هذه الاتفاقيات في دعم الجهات الحكومية ورفع كفاءة الإنفاق.

* تم احتساب المقارنة في عدد أوامر الشراء وقيمتها بالنسبة لعام (2023).

نظرة عامة على أوامر الشراء للاتفاقيات الإطارية الوطنية

1. خدمات الإنترنت والدوائر الرقمية

تراكميًا*		2024	
عدد أوامر الشراء	قيمة أوامر الشراء	عدد أوامر الشراء	قيمة أوامر الشراء
2543	2.26 مليار ₪	2882	2.35 مليار ₪



2. أجهزة تقنية المعلومات وملحقاتها

تراكميًا*		2024	
عدد أوامر الشراء	قيمة أوامر الشراء	عدد أوامر الشراء	قيمة أوامر الشراء
3250	0.88 مليار ₪	6949	2.19 مليار ₪



3. منتجات وخدمات شركة مايكروسوفت

تراكميًا*		2024	
عدد أوامر الشراء	قيمة أوامر الشراء	عدد أوامر الشراء	قيمة أوامر الشراء
169	0.58 مليار ₪	169	0.58 مليار ₪



4. خدمات الاستضافة السحابية

تراكميًا*		2024	
عدد أوامر الشراء	قيمة أوامر الشراء	عدد أوامر الشراء	قيمة أوامر الشراء
88	0.46 مليار ₪	146	0.54 مليار ₪



5. الطابعات والمساحات الضوئية

تراكميًا*		2024	
عدد أوامر الشراء	قيمة أوامر الشراء	عدد أوامر الشراء	قيمة أوامر الشراء
3407	0.27 مليار ₪	6415	0.57 مليار ₪



* تم احتساب البيانات من عام (2022) حتى نهاية عام (2024).

مشـارة المنشآت الصـغرة والمتوسطة في الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات

6

المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الإنفاق الحكومي

مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الإنفاق الحكومي

في عام (2024)، ارتفعت نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات إلى حوالي (91%) من إجمالي المنشآت التقنية المشاركة في المشروعات الحكومية الرقمية، مقارنة بما يقارب (78%) في عام (2023)، مما يعكس نمواً واضحاً في مدى مساهمة هذه المنشآت في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

وعلى مستوى القيمة، بلغت مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة (9.16) مليار ريال، وهو ما يمثل (24%) من إجمالي العقود الحكومية في عام (2024). ورغم هذا الحضور القوي، فإن القيمة الإجمالية انخفضت بنحو (10%) مقارنة بعام (2023)، الذي سجلت فيه (10.92) مليار ريال. ويُعزى هذا التراجع بصفة أساسية إلى تسويات مالية غير متكررة تعود إلى خدمات مقدمة في أعوام سابقة، ولا يُعد مؤشراً على تراجع في الأداء العام ومساهمة هذه المنشآت.

فيما يتعلق بالإنفاق الحكومي، حافظت حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على استقرارها عند (18%) للعام الثاني على التوالي. في المقابل، ارتفع عدد الموردين من هذه المنشآت إلى (2457) منشأة تقريباً، من أصل ما يقارب (2700) في عام (2024)، مقارنة بحوالي (2298) منشأة في عام (2023)، مما يدل على توسع القاعدة وتقدم جهود دمج هذه المنشآت في سلاسل التوريد.

ورغم هذا النمو العددي، انخفضت القيمة الفعلية للعقود المنفذة من (7.65) مليار ريال في عام (2023) إلى (6.49) مليار ريال في عام (2024)، مما يبرز الحاجة إلى رفع مستوى القيمة النوعية للمشاركة، بالتوازي مع الزيادة العددية في عدد المنشآت.

إضافة إلى ذلك، برزت المنشآت الصغيرة والمتوسطة كلاعب رئيسي في مجالات حيوية مثل الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة، مما يعزز موقعها كأحد المحركات الرئيسة لنمو قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة.



مؤشرات مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الإنفاق الحكومي

91%

2457 مورد

نسبة موردي العقود الحكومية
من مشاركة المنشآت الصغيرة
والمتوسطة.

إجمالي عدد موردي العقود
الحكومية من مشاركة المنشآت
الصغيرة والمتوسطة.

1

موردي العقود
الحكومية

24%

9.16 مليار ريال

نسبة قيمة العقود الحكومية
من مشاركة المنشآت الصغيرة
والمتوسطة.

إجمالي قيمة العقود الحكومية
من مشاركة المنشآت الصغيرة
والمتوسطة.

2

قيمة العقود
الحكومية

18%

6.49 مليار ريال

نسبة الإنفاق على العقود
الحكومية من مشاركة المنشآت
الصغيرة والمتوسطة.

إجمالي الإنفاق على العقود
الحكومية من مشاركة المنشآت
الصغيرة والمتوسطة.

3

الإنفاق على
العقود الحكومية

أبرز النتائج

7

الاستنتاجات الرئيسية

أسهم الإنفاق الحكومي المتزايد على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في عام 2024 بتحقيق عدد من النتائج، كان أبرزها:



الاتفاقيات الإطارية وأثرها في توجيه الإنفاق الحكومي

عكس استقرار حجم الإنفاق الحكومي على قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات لعام (2024) توجيهًا استراتيجيًا لرفع كفاءة الإنفاق، وذلك عبر تفعيل الاتفاقيات الإطارية وتسوية المستحقات السابقة. وهو ما يؤكد التزام الحكومة الرقمية بتعزيز الانضباط المالي وتوجيه الموارد بكفاءة لدعم مشاريع التحول الرقمي. كما يبرز هذا التوجه نضجًا في ممارسات كفاءة الإنفاق، الذي يتجلى في تمكين الجهات الحكومية من الحصول على السلع والخدمات بسرعة، وتعزيز سلاسل الإمداد، ورفع جودة المشتريات؛ مما يسهم مباشرة في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.



تحسين أداء الجهات الحكومية في مؤشر قياس

أسهم الإنفاق الحكومي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بصورة ملحوظة في رفع أداء الجهات الحكومية، وفق نتائج مؤشر قياس، حيث بلغت نسبة النضج (85%) في عام (2024). يعكس هذا التطور اعتماد الجهات على التقنيات الحديثة لتحسين الكفاءة التشغيلية وجودة الخدمات المقدمة. كما يُعد هذا الإنجاز دليلًا على نجاح السياسات المؤسسية، وتعزيز الاستدامة المالية، ورفع مستوى رضا المستفيدين.



تحقيق الكفاءة في الجهات الحكومية

أسهمت حوكمة الإنفاق على المشروعات والمبادرات الرقمية الحكومية في تحقيق وفر مالي تراكمي تجاوز (7.8) مليار ريال في السنوات الثلاثة الماضية. ويعود هذا الوفر إلى تقليل التكاليف التشغيلية، وتحسين كفاءة الخدمات الإلكترونية، وتسريع إنجاز المعاملات. كما ساعدت المنصات الرقمية والخدمات المؤتمتة في رفع كفاءة إدارة الموارد المالية، وتعزيز العائد على الاستثمار في المشاريع التقنية الحكومية.



المملكة.. ريادة إقليمية وتميّز عالمي في التحول الرقمي

حققت المملكة المركز الأول إقليميًا في مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية (EGDI)، والمركز (السادس) عالميًا في مؤشر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (GEMS ESCWA) لعام (2024). يعكس هذا الإنجاز تسارع التحول الرقمي في القطاعين الحكومي والخاص، مما أدى إلى تحسين جودة الخدمات، وتسريع الإجراءات، ورفع الكفاءة التشغيلية. كما أسهم في خفض التكاليف، وزيادة الشفافية، وتعزيز الثقة بين الجهات والمستفيدين.



استقرار الإنفاق على المنشآت الصغيرة والمتوسطة

استقرار الإنفاق على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بنسبة (18%) من إجمالي الإنفاق الكلي في عام (2024)، بقيمة بلغت (6.5) مليار ريال، وهي النسبة نفسها في عام (2023). ومن المتوقع تحسن أو استمرار هذا التوجه، على أقل تقدير، في عام (2025)، خاصة في مجالات مثل الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة، مما يدعم نمو الشركات الناشئة وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد الرقمي.



اتجاهات الإنفاق الحكومي على الفئات التقنية والتوقعات المستقبلية

تركّز الإنفاق الحكومي على خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات في عام (2024) على مجالات إستراتيجية، في مقدمتها الخدمات السحابية، الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة. ويعكس هذا التوجه استمرار التزام الجهات الحكومية بتسريع وتيرة التحول الرقمي، وتعزيز البنية التحتية التقنية لدعم الكفاءة التشغيلية وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 فيما يخص التحول الحكومي الرقمي.

شركاء النجاح

وزارة المالية
Ministry of Finance



هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية
Expenditure & Projects Efficiency Authority



المركز الوطني لنظم
الموارد الحكومية

منشآت
monsha'at



إِخْلَاءُ الْمَسْئُولِيَّةِ

8

إخلاء المسؤولية

مصدر البيانات

1. تأتي بيانات المشتريات المستخدمة جميعها في التقرير من نظام المنافسات و المشتريات الحكومية في السعودية "اعتماد"، تحت إشراف وزارة المالية والمركز الوطني لنظم الموارد الحكومية (NCGR).
2. يجري توفير تصنيف المنشآت الصغيرة والمتوسطة للشركات من الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت".
3. يجري الحصول على بيانات الاتفاقيات الإطارية من هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية (EXPRO).
4. يتضمن التقرير معاملات المشتريات الحكومية جميعها الواردة من وإلى المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية (NCGR) للفترة المحددة فقط.
5. لا تتحمل هيئة الحكومة الرقمية المسؤولية عن أي أخطاء موجودة في مصادر البيانات الأصلية المستخدمة في هذا التقرير.
6. تقرير الإنفاق العام هذا هو لأغراض إعلامية فقط ولا يشكل مشورة قانونية أو مهنية.

المنهجية المتبعة

1. تحديد عمليات الشراء والعقود المتعلقة بالاتصالات وتقنية المعلومات: تستند الأرقام المقدمة إلى نماذج تصنيف التعلم الآلي التي تحدد العقود والفواتير المتعلقة بالاتصالات وتقنية المعلومات (غير المرتبطة بالعقود). بعد ذلك، تُستخدم بيانات الدفع المرتبطة لحساب ما يشار إليه في التقرير باسم "الإنفاق".
2. تصنيف عمليات الشراء والعقود المتعلقة بالاتصالات وتقنية المعلومات إلى فئات: بعد تحديد عمليات الشراء والعقود المتعلقة بالاتصالات وتقنية المعلومات، يُستخدم نموذج آخر للتعلم الآلي لتصنيف هذه العمليات في المستوى الأول من تصنيف الاتصالات وتقنية المعلومات والعمليات الرقمية في هيئة الحكومة الرقمية. بالاقتران مع نموذج التعلم الآلي، جرى تصنيف عينات بيانات بند جدول الكميات (BoQ) لطلب تقديم العروض (RFP) يدويًا، واستُخدمت النتائج لتحديد قواعد تصنيف النموذج. وفي حين بُذلت جهود مكثفة لتعزيز دقة النموذج، فقد تكون هناك قيود على دقة التصنيف. كما ينبغي ملاحظة أن النتائج إرشادية وليست نهائية.
3. تبدأ منهجية تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة في تحليل عقود/ إنفاق الاتصالات وتقنية المعلومات بجمع بيانات المشتريات من المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية فيما يتعلق بالموردين المشاركين في عمليات الشراء والعقود المتعلقة بالاتصالات وتقنية المعلومات، بالتعاون مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، تُتبادل المعلومات حول الموردين لتصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تُقيّم الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة سنويًا بناءً على معايير محددة سابقًا. وفي وقت لاحق، تُدمج بيانات تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم مع بيانات المشتريات، مما ييسر إجراء تحليل شامل لمشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في عقود/ نفقات الاتصالات وتقنية المعلومات.
4. تنشأ منهجية تحليل الاتفاقيات الإطارية من جمع البيانات من هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية. بعد ذلك، يُعامل مع أوامر شراء الاتفاقيات الإطارية الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات على أنها عقود للتحليل، لكن لا يُحتسب عدد أوامر الشراء في عدد عقود الاتصالات وتقنية المعلومات. لتضمن الإنفاق على مشتريات الاتفاقيات الإطارية، تُربط بيانات الفاتورة ببيانات المطالبات المالية والمشتريات في المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية؛ مما يسمح بحسابات الإنفاق اللاحقة. يُحتسب الإنفاق على مشتريات الاتفاقيات الإطارية لعام (2024) ومقارنتها مع عام (2023).
5. وما لم يُذكر خلاف ذلك، تستند الأرقام الواردة في هذا التقرير إلى سجلات المشتريات الحكومية. ومع ذلك، من المهم توضيح أن الأرقام المقدمة هي أرقام تقديرية، وينبغي تفسيرها على هذا النحو.
6. من المهم ملاحظة أن قيم العقود قد لا تعكس دائمًا مجمل الإنفاق الحكومي على الاتصالات وتقنية المعلومات في عام معين، ويمكن أن ينشأ هذا الاختلاف بسبب:
 - تُحتسب قيمة العقود من تاريخ إنشاء العقد وقد تكون على مدة عام أو عدة أعوام مالية، كما قد يختلف تاريخ الصرف عن تاريخ إنشاء العقد.
 - النفقات غير التعاقدية: قد لا تُسجل بعض النفقات المتعلقة بالاتصالات وتقنية المعلومات عن طريق عقود رسمية. قد تشمل هذه تكاليف المشروع الداخلية أو الاشتراكات أو الخدمات الأخرى غير المتعاقد عليها.
7. أيّ تغيير مستقبلي في منهجية التصنيف والاعتبارات المتعلقة بمفهوم التقنيات التي تتعلق بالاتصالات وتقنية المعلومات قد يؤدي إلى تغييرات وتعديلات بالأرقام الواردة في هذا التقرير.
8. كما يُراعى أن بعض القيم بما في ذلك مبالغ الإنفاق، قيم العقود، والنسب، قد تكون مقربة لأقرب عدد عشري أو نسبة مئوية لتسهيل العرض والتحليل، ولا يُقصد بها تمثيل القيم المالية الدقيقة على مستوى الفاتورة أو العقد.
9. تم الحصول على بيانات كفاءة الإنفاق من هيئة كفاءة الإنفاق والمشروعات الحكومية (EXPRO)، ماعدا قطاع الإدارة العامة تم احتساب بيانات كفاءة الإنفاق عن طريق مراجعة الكراسات الحكومية ودراساتها.

المراجع

1. الأمم المتحدة (2022)، مسح الحكومة الإلكترونية (2022) مستقبل الحكومة الرقمية. دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. [اضغط هنا](#)
2. الأمم المتحدة (2023)، مؤشّر نضوج الخدمات الحكوميّة الإلكترونية والنقّالة (2022) - GEMS - لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. [اضغط هنا](#)
3. وزارة المالية (2024) بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي (1445-1446 هـ) (2025). [اضغط هنا](#)
4. هيئة الحكومة الرقمية. [اضغط هنا](#)
5. جارتنر (Gartner)(2024)، التوقعات: الإنفاق على تقنية المعلومات للمؤسسات حسب سوق الصناعة الرأسيّة ، في جميع أنحاء العالم ، (2022-2028) ، تحديث الربع الأول من (2024)، شركة جارتنر (Gartner Inc.) ، إينا أغاميرزيان ، ريكا ناريساوا ، جيمس إنجهام ، جريجور بيتري ، ألكسندر هوب ، سيمون كوشينج ، جيف كيسي ، ساندب أوني ، راجيش نارايان ، سوهارد أغاروال ، دانيال سنايدر ، مارلينا براون ، ديبى باكلاوند ، روجر بن ، نيكول فوست ، جوناثان ريفيرا ، مارك هالبرن ، شيفاني باليو ، بيتر كيلدسن ، جورج سيلنر ، بانكاج فيرما ، 27 مارس (2024). [اضغط هنا](#)
6. المعهد الدولي للتنمية الإدارية (2024). الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2024 - الملخص. المعهد الدولي للتنمية الإدارية، سويسرا. [اضغط هنا](#)

جهات الاتصال



dga.gov.sa/en/programs/amer



للاستفسارات:
amer.cec@dga.gov.sa



199099



هيئة
الحكومة
الرقمية
Digital
Government
Authority



dga.gov.sa



@DgaGovSa



@dgagovsa2021



للاستفسارات:
contact@dga.gov.sa





هيئة الحكومة الرقمية
Digital Government Authority